

ندوة مصر و ألمانيا في القرنين التاسع عشر و العشرين في ضوء الوثائق القاهرة 19- 21 تشرين الثاني 1996

بالتعاون ما بين الهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية المصرية و الهيئة الالمانية للتبادل العلمي (DAAD) ، شهدت القاهرة ندوة تناولت تاريخ العلاقات المصرية - الالمانية على مدى القرنين التاسع عشر و العشرين . و قد شارك فيها ستة عشر من الاساتذة الالمان و العرب و تمحورت حول موضوعات ثقافية و سياسية و اقتصادية.

1- صورة مصر في عيون الرحالة الالمان

افتحت اعمال الندوة بمدخلة للدكتور اوفي بفولمان (Uwe Pfullmann) بعنوان "مصر في عيون الرحالة الالمان خلال القرن التاسع عشر " . و بعد تناول الباحث الخلفيات الوظيفية والاجتماعية والفكرية لهؤلاء الرحالة من علماء و مستكشفين و أطباء و مبشرين و تجار وغيرهم وتأثيرها على تقاريرهم ، رأى أن استطلاعاتهم عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية و الثقافية و الصحية لم تكن مدفوعة بغايات استعمارية بل بمصالح شخصية و علمية ، و رسمية ايضا، دون أن تكون تحت تأثير استغلال سياسي. فرصدها مركزا على فترة حكم محمد علي باشا و العقد السابق على الاحتلال البريطاني لمصر. فتطرق الى الرحالة الالمان الذين قصدوا مصر أبان حكم محمد علي وعملوا في خدمته أو وضعوا تقارير عن ادارته و تسامحه تجاه الاجانب . وفي هذا المجال ذكر الكونت أنطون فرانس فون بروكش-أوستن، الذي توسط في الحرب بين محمد علي واليونان و بين محمد علي و الدولة العثمانية و سجل استطلاعاته عن الشرق في سلسلة من الاعمال. ثم لفت الباحث الى تقارير الرحالة التي تناولت الازمة السياسية - المالية التي عاشتها البلاد بين عامي 1878 و 1879 و تسريح الضباط المصريين و مظاهراتهم و تدخلات كل من بريطانيا و فرنسا في شؤون البلاد الداخلية من خلال وزيريهما في الحكومة المصرية و أن مفاوضات الخديوي اسماعيل مع هاتين الدولتين لا تضع مصلحة مصر في الدرجة الاولى. وبالنسبة لألمانيا، نقل عن التقارير ترؤس الماني المحاكم المختلطة في مصر و أن تلك الدولة تحظى على الاحترام ، لكنها لا تسبب قلق المصريين بسبب عدم اهتمامها بالمسألة الشرقية.

2- استغلال الاسلام للتغلغل في شرق افريقيا

حول الموضوع الاول حاضر الدكتور محمد عبد الرحمن برج من جامعة المنوفية ، فرأى أن الاوضاع في أوروبا بعد عام 1871 هي التي جعلت بمسارك يوجه أنظار الدول الاستعمارية الى ممتلكات الدولة العثمانية لاشغالها في صراعات على أطراف القارة الاوروبية . و في هذا المجال ، رحب بمسارك بشراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس .وباندلاع الازمة البلقانية عام 1876 ، اقترح على الانكليز أن يقابلوا حذو روسيا للاستيلاء على المضائق و الاشراف

على الاستانة بالسيطرة على مصر و قناة السويس و أن يعترفوا بتفوق فرنسا في سوريا لقاء عدم معارضتها هيمنتهم في مصر . وقد توافقت سياسة بسمارك في تقسيم الدولة العثمانية مع اندلاع الحرب الروسية - العثمانية عام 1877 و عرض نوبار باشا ، رئيس وزراء مصر ، على بريطانيا فرض حمايتها على بلاده وتحذيره اياها من أن انهيار الدولة العثمانية أمام روسيا سيجعل الدولة الاخيرة تحتل المضائق والاستانة و تندفع في اسيا الصغرى لاحتلال ارمينيا و التقدم عبر فارس الى منابع دجلة و من ثم تهديد الخليج ، أي مصالحها مع الهند . و قد علق بسمارك على اقتراح نوبار بأنه "معقول جدا" . و ما لبث بسمارك أن كرر "عروضه" السابقة على بريطانيا أثناء انعقاد مؤتمر برلين عام 1878 وشجع فرنسا على احتلال تونس لتوجيه طاقاتها خارج القارة الاوروبية . و بعد احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، عاد بسمارك عن تشجيعه لها جاعلا من المسألة المصرية ومعارضة كل من روسيا و فرنسا لهذا الاحتلال و تقارب الدولة الاخيرة اليه أثناء حكومة جول فري، سوطا مسلطا عليها ليسبب المزيد من عزلتها، و لبيتزها ايضا بالحصول منها على اعتراف بسياسته الاستعمارية في العالم بعامه و في افريقيا بخاصة و بانتهاء " شهر العسل " الالماني- الفرنسي بوصول فريسنه الى السلطة في حزيران، 1885 حصل تقارب بين ألمانيا و حكومة المحافظين في بريطانيا . وكان هدف بريطانيا من هذا التقارب الخروج من عزلتها الاوروبية والاعتماد على ألمانيا لمناهضة كل من فرنسا وروسيا و للابقاء على احتلالها لمصر.

وحول مسألة استغلال ألمانيا الاسلام للتغلغل في شرق افريقيا (زنجبار)، حاضر الدكتور عبدالرؤوف سنو(واضع التقرير) .فبين ان بسمارك حاول خلال عام 1886 الاستفادة من النفوذ الديني للسلطان العثماني (خليفة) في سبيل تسهيل تغلغل بلاده الاستعماري في شرق افريقيا متسترا وراء الرغبة في تعزيز تجارة بلاده في المنطقة . و استجابة لهذه "الرغبة"، بعث السلطان عبد الحميد الثاني برسالة الى برغش ،سلطان زنجبار، ناشده فيها باسم "الجامعة الاسلامية" التي تربط ما بين بلديهما أن يسهل نشاطات الالمان التجارية في بلاده و التي هي "مجردة عن شؤون سياسية" . وقد أثبت الباحث أن غايات ألمانيا الاستعمارية في شرق افريقيا تجاوزت مسألة التجارة الى سيادة سلطان زنجبار على اراضيه، حيث قامت و بريطانيا بعد شهرين على رسالة السلطان عبد الحميد(2. أيلول 1886) بتحجيم ممتلكات السلطان برغش في شرق افريقيا.

3- الحركة الوطنية المصرية و ألمانيا

قدمت الدراسة الاولى(الحركة الوطنية المصرية وألمانيا - دور منصور رفعت) من قبل الدكتور الالماني غرهارد هوب (Gerhard Hopp) الذي أعطى تحليلا دقيقا لعلاقة منصور رفعت ، أحد مؤسسي الحزب الوطني (المصري) مع السلطات الالمانية خلال السنوات التي قضاها في المنفى بألمانيا(1914-1925) . و قد انطلق الباحث في مستهل دراسته من ان الحركة الوطنية المصرية سعت قبيل الحرب العالمية الاولى و أثناءها و في أعقابها الى الاستفادة من العداوة بين ألمانيا و بريطانيا لتحقيق تحرير بلدها من الاحتلال بواسطة الدولة الاولى انطلاقا من المثل القائل " عدو عدوي صديقي " . وانسجاما مع ذلك، استقر عدد من الوطنيين المصريين في سويسرا و ألمانيا حيث أخذوا يعملون من هناك ضد الاحتلال البريطاني .و في هذا الاطار القى الباحث

الضوء على المعاناة التي وقع فيها منصور رفعت في ألمانيا: بين رغبته في التوفيق بين مبادئه لتحرير مصر من الاحتلال البريطاني من خلال العمل السياسي أو استخدام العنف وعدم عودتها الى حكم الخديوية أو الى الحظيرة العثمانية ، و بين الواقع على الارض في ألمانيا ، حيث وجد أن تلك الدولة لا تلعب دورا في تحرير بلاده و تتحالف مع الدولة العثمانية التي يمحطها، فضلا عن انها تحاول استغلال الوطنيين العرب في استراتيجيتها لاحداث ثورات و حركة "جهاد" ضد الحلفاء . وتحدث الباحث عن استقطاب "وكالة أخبار الشرق" (Deutsche Nachrichtenstelle fur den Orient) التي كان يرأسها المستشرق ماكس فون اوينهايم (Max von Oppenheim) منصور رفعت للعمل معها و اصدار المنشورات و الكتيبات الدعائية ضد بريطانيا . لكن فشل الحملتين الالمانية- العثمانية على السويس في شباط 1915 وأب 1916 أعاده الى "رشه". فانتقد ألمانيا علانية بأنها لا تتبع سوى الكلام و طالب السلطان العثماني بالتخلي عن سيادته على مصر، لانها على حد تعبيره هي "ملك للشعب المصري" و الرئيس الاميركي ويلسون بالا ينسى المصريين في نضاله لاجل تقرير الشعوب مصيرها. ورأى الباحث ان مطلع عام 1917 لم يشهد خروج منصور رفعت على الالمان والعثمانيين فحسب ، بل على حزبه أيضا و تأسيسه حزبا منشقا بعد انتقاده محمد فريد بأنه لا يعمل للحصول من الالمان و العثمانيين على تصريح واضح حول مستقبل مصر. ولم يعد ما يجمعه مع حزبه السابق سوى العداة المشترك لسعد زغلول . و رأى هوب ان تحركات رفعت بين عامي 1924 و 1925 ضد السياستين البريطانية في السودان و الاسبانية في الريف المغربي ، و ليس اخرا، انتقاده الشرطة الالمانية بأنها تسيء معاملة الطلبة و اللاجئيين المصريين، جعلت كل هذه الامور السلطات الالمانية ترحله الى النمسا حيث قضى منتحرا.

وحول محاولة اغتيال سعد زغلول في 12 تموز 1924 من قبل عبد اللطيف عبد الخالق الديشان أحد أعضاء الحزب الوطني و الطالب في جامعة برلين ، توصل الباحث اليميني محمود قاسم و من خلال الوثائق الالمانية و البريطانية الى نتائج مهمة ، و هي أن الفاعل كان مدفوعا بعامل شخصي ، و أن ألمانيا لا علاقة لها بموضوع الاغتيال مباشرة أو غير مباشرة و أن الخديوي عباس حلمي لم يخطط أو يشارك في تلك العملية ، كما جاء في احدى حلقات التحقيق.

4- مصر و ألمانيا خلال الحربين العالميتين الاولى و الثانية

حول أوضاع الالمان في مصر ، حاضر الباحث الالمني البرشت فوس (Albrecht Fuess). فذكر ان الازدهار الذي عايشته الجالية الالمانية في مصر حتى الحرب العالمية الاولى سرعان ما تلاشى باندلاع تلك الحرب و تعرضها الى مصادرة ممتلكاتها والى الاعتقال و الترحيل. ثم تطرق الباحث الى الظروف غير المناسبة التي عاشها الالمان المصريون الالمان أثناء الحرب وفي أعقابها، عندما أجبرت دولتهم كدولة مهزومة على التخلي عن "الامتيازات" التي كانت تتمتع بها في مصر اسوة بالدول الاجنبية الاخرى . ورأى ان معاهدة عام 1925 بين ألمانيا و مصر التي سمحت للدولة الاولى ممارسة قضائها القنصلي انعكست ايجابا بشكل عام على وضع الالمان المصريين و أدت بالتالي الى تطبيع العلاقات بين الدولتين و الى عودة الشركات الالمانية الى مصر . و في هذا المجال أبرز تقاضي الامبراطور الالمني السابق وليم الثاني مع أحد الالمان المصريين أمام المحاكم المختلطة المصرية لخلاف حول عقار في ألمانيا.

وبعد الاجراءات الالمانية ضد اليهود في ألمانيا عام 1933 و قيام اليهود المصريين بمقاطعة السلع الالمانية احتجاجا و رد الجمعية الالمانية في القاهرة على ذلك بمهاجمة اليهود في ألمانيا عبر منشورات، تقدم اليهود المصريين بشكوى الى المحاكم المختلطة في مصر ضد الجمعية الالمانية بتهمة القذح والذم و نشر التعصب العرقي والاخلال بالنظام . لكن تهديد القطاعات الاقتصادية الالمانية بتحريض من الحكومة الالمانية بمقاطعة القطن المصري ، جعل مصر تسعى لكسب ود ألمانيا ، فيما تولت الصحافة المصرية مهاجمة اليهود المصريين بتهمة الاضرار بالاقتصاد المصري. وفي هذا المناخ صدر حكم المحكمة بأنه لا يمكن اعتبار منشور الجمعية الالمانية المتعلق باليهود في ألمانيا هو اهانة ليهود مصر . وحتى الحرب العالمية الثانية استفاد الالمان المصريون اقتصاديا من حلول دولتهم في المرتبة الثانية بعد بريطانيا في التجارة الخارجية لمصر . لكن اشتعال الحرب العالمية مجددا، جعلهم يتعرضون الى المصير نفسه الذي تعرضوا اليه أثناء الحرب العالمية الاولى و في أعقابها . و على الرغم من استعادة الجالية الالمانية في مصر فعاليتها بعد الحرب ، الا انها لم تعد الى ما كانت عليه في فترة ما بين الحربين العالميتين .

وفي شأن مسألة تهريب ألمانيا الملك فاروق من مصر عام 1942 ، حاضر الباحث والصحفي الالمانى يوليوس فالدمشيدت (Julius Waldschmidt)، فذكر أنه بعد سقوط طبرق بيد الالمان في حزيران 1942 بدأت استعدادات المحور للزحف على مصر. و في هذا الاطار، حصل سباق للاستحواذ على الملك المصري :بين ألمانيا التي كانت تراه متعاطفا معها وتعتبر أن وجوده بين قواتها الزاحفة على مصر سيكون له فائدة قصوى ،و بريطانيا ، التي كانت تشك فيه و أخذت تفكر في خلعه ونقله خارج مصر في حال نجاح المحور في التقدم الى الاراضي المصرية . و في حزيران عام 1942 حاكت ألمانيا خطة لتهريب الملك من مصر بالاتفاق مع مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، بعد أن يتم ابلاغه بذلك سرا بواسطة صهره ذو الفقار باشا . و لانجاح هجومها على مصر بقيادة الجنرال روميل واقناع الملك بنواياها الطيبة ، صدر عن دولتي المحور ألمانيا واطاليا في 2 تموز تصريحاً مشتركاً أكد على استقلال مصر وعلى مبدأ أن "مصر للمصريين" و أن دخول قواتهما الى مصر ليس باعتباره بلداً معادياً، بل لطرده الانكليز منه . و على الرغم من تعاطف الملك فاروق مع ألمانيا وقيامه بتزويدها بالمعلومات العسكرية عن القوات البريطانية في بلاده و خططها، الا أنه رفض العرض الالمانى و فضل الاختفاء في مكان سري بمصر عندما تصبح القوات الالمانية على وشك دخول القاهرة. و لتحديد لحظة الاختفاء المناسبة، طلب الملك ان تعطيه الحكومة الالمانية اشارة خاصة (سورة قرآنية) تبث من اذاعة برلين . لكن كل هذا لم يحصل، اذ الحقت بألمانيا هزيمة كبيرة عند العلمين في تشرين الاول 1942 .

5- العلاقات بين ألمانيا الديمقراطية و مصر

حول هذا الموضوع ، حاضر كل من الدكتور المصري وجيه عتيق و الباحثة الالمانية ايرينه شاكرا (Irene Chaker). و قد دار بحث عتيق حول مساعي ألمانيا الديمقراطية اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر. وقد حدد الباحث عامي 1965 و 1967 اطارا زمنيا لدراسته، حيث شكلت زيارة اولبرشت (Ulbricht)، رئيس ألمانيا الديمقراطية، الى مصر عام 1965 ذروة العلاقات بين البلدين ، دون أن تؤدي مع ذلك الى موافقة الرئيس عبد الناصر على الاعتراف بألمانيا الديمقراطية. فقد كان الرئيس المصري يشعر بالقوة حينذاك بحيث لم يكن بحاجة الى دفع

علاقاته بألمانيا الديمقراطية الى مستوى يجعله في تناقض مع طروحاته بوحدة الشعب الالمانى الى ذلك ، لم يكن بإمكان تلك الدولة تلبية حاجات الاقتصاد المصري مقارنة ب " السخاء " الذي كانت تقدمه ألمانيا الاتحادية . أخيراً، كانت ألمانيا الاتحادية النافذة التي حاول عبد الناصر أن يظل من خلالها على المعسكر الغربي .و بالمقابل ، رأى الباحث المصري أن ألمانيا الديمقراطية عملت منذ تلك الزيارة و تحديداً بعد قطع مصر علاقاتها مع ألمانيا الاتحادية في ايار 1965 ، و استغلال هزيمة عبد الناصر في حرب 1967 لاجل تأمين اعترافه بها. فسلكت دبلوماسية ثلاثية الرؤوس : 1- الاستفادة من تأثير الجيش المصري على السياسة بمصر باقامة علاقات مع ضباطه من خلال ارسال مستشارين و خبراء عسكريين الى مصر ، 2- الحصول على دعم دول المعسكر الشرقي ، 3- تكثيف اتصالاتها بجامعة الدول العربية . و رأى الباحث أن هذه الدبلوماسية لم تحقق النجاح، و أن شعور عبد الناصر بالضعف بعد عام 1967 و ضغوطات السوفييات عليه هو الذي جعله يسلك طريق الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، التي استفادة منه ضعيفا أكثر منه قويا .

وفي بحثها حول "علاقات ألمانيا الديمقراطية بمصر " من خلال ارشيف الحزب الالمانى الاشتراكي الموحد (SED)، تناولت الباحثة ايرينه شاكرا علاقات الدولتين خلال ثلاث حقبة رئيسية: فترة عبد الناصر من عام 1969 حتى وفاته في أيلول عام 1971. - فترة أنور السادات ، التي استمرت بدورها حتى اغتياله في تشرين الاول عام 1981 - و أخيراً ، فترة حسني مبارك وحتى نهاية ألمانيا الديمقراطية عام 1989 . و بالنسبة للمرحلة الناصرية، رأت الباحثة أن اعتراف مصر بتلك الدولة لم يحمل معه ابداً تحسناً سريعاً للعلاقات بين الدولتين، و ان محاولات ألمانيا الديمقراطية بعد حرب عام 1967 تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية الى مصر و تكثيف الاتصالات بالاتحاد الاشتراكي العربي ، قابلته ألمانيا الاتحادية بدورها بتقديم قروض لمشاريع مصرية و تبادل ثقافي و انفتاح الحزب الاشتراكي الالمانى (SPD) على الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، و هو ما ردت عليه ألمانيا الديمقراطية بحملة واسعة تناولت علاقة هذا الحزب باسرائيل . و رأت الباحثة أنه رغم الاندفاع الالمانى الغربي باتجاه القاهرة ، فان الحزب الاشتراكي الالمانى الموحد ظل بادىء الامر يحتفظ بالحظوة في مصر و تجلى ذلك في توسيع ألمانيا الديمقراطية لعلاقاتها مع مصر في مختلف المجالات و خاصة الاقتصادية و اعتراف مصر و دول عربية أخرى دبلوماسياً بألمانيا الديمقراطية في العاشر من تموز 1969 ، أي في أعقاب زيارة ناصر للاتحاد السوفيياتي مباشرة. و ربطت الباحثة بين تلك الزيارة وتوقيت القاهرة اعترافها ببرلين الشرقية و أن هذا الاعتراف العربي كان "هدية" من القيادة السوفيياتية الى ألمانيا الديمقراطية . وقد استغل الحزب الحاكم في ألمانيا الديمقراطية هذه القفزة النوعية في العلاقات مع مصر و عقد اتفاق صداقة وتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي في تموز 1970.

و عند معالجتها علاقات ألمانيا الديمقراطية بمصر أبان حكم السادات ، رأت الباحثة أن كل هذه الجهود المكثفة لتلك الدولة باتجاه مصر سرعان ما تحطمت بعد وصول السادات الى الحكم. فبعد اعلانه "حركته التصحيحية" في ايار 1971 ، سار الرئيس المصري في سياسة موالية للغرب (ازاحة الناصريين عن قيادة الدولة و الجيش و المخابرات و الاتحاد الاشتراكي العربي و طرد المستشارين السوفييات) و التي اعتبرها الالمان الشرقيون بمثابة " انقلاب يميني "، هذا في الوقت الذي كانت فيه سياسة حكومة كلي براندت (Willy Brandt) الجديدة تجاه الدول العربية تلقى نجاحاً ملحوظاً و تتوج باعادة العلاقات الدبلوماسية بين بون و القاهرة (8 حزيران 1972). و رأت السيدة شاكرا أنه بعودة تلك العلاقات بين العاصمتين ، انتهى التمثيل المنفرد لألمانيا الديمقراطية في مصر.

و في ما يتعلق بعلاقات ألمانيا الديمقراطية و مصر خلال حكم الرئيس مبارك ، ذكرت الباحثة أنها شهدت انتعاشا بزيارة بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الى برلين عام 1983 وبمقارنتها علاقات ألمانيا الديمقراطية مع مصر في فترتي ناصر ومبارك، خلصت الى أنها أتسمت خلال المرحلة الناصرية بالبعد الايديولوجي ، الذي تمثل بالصراع المشترك ضد الامبريالية ، في حين حلت المصالح التجارية و المحافظة على النظام الالمانى الشرقي في المقدمة خلال حكم مبارك.

6- أسباب جديدة لحرب عام 1967: الصراع في اليمن ، النفط و النشاط الذري الاسرائيلي

تناول هذا الموضوع الدكتور هيلموت مايشر (Helmut Mejcher) من جامعة هامبرغ مستندا الى وثائق من أرشيف الرئيس الاميركي جونسون. و قدلقى الباحث أضواء على ثلاثة أسباب لحرب عام 1967 و هي : 1- العلاقات المصرية - السعودية و الاميركية- المصرية. فذكر أن الولايات المتحدة الاميركية كان لديها تقييما جيدا حول الرئيس المصري عبد الناصر بدأه الرئيس ايزنهاور ثم رعاه الرئيس كينيدي ، الا أنه لم يستمر الى أبعد من عام 1965 لأنها كانت بعد ذلك التاريخ تحبذ ازاحة ناصر عن السلطة. و حدد الدكتور مايشر أسباب هذا التحول في السياسة الاميركية خلال رئاسة جونسون ، و هي اعتقاد واشنطن ان عبد الناصر يتحدى نفوذها في الشرق الاوسط و ينتقد سياستها الدولية ، فضلا عن احتفاظه بقواته في اليمن وممارسته الضغط على الانظمة العربية في الجزيرة العربية و خاصة السعودية ، شكل برأيها تهديدا لنفط المنطقة. 2- رأى الباحث أن اعلان الرئيس عبد الناصر في أيار 1967 عن قراره بفرض حصار على ميناء ايلات الاسرائيلي ، قد أضر باسرائيل لناحية استيراد النفط الايراني الذي كان يصل الميناء المذكور كمادة خام ومن ثم ينقل الى مصفاة حيفا عبر انابيب النفط. و أعتبر أن أحد أسباب مبادرة اسرائيل بالهجوم على مصر هو ضمان تأمين حاجاتها من النفط الايراني. 3- أما السبب الاخير لقيام اسرائيل بالضربة الاولى صبيحة يوم 5 حزيران ، فكانت مخاوفها من هجوم مصري وقائي ضد مفاعلها الذري في ديمونة ، مما يعني القضاء على صناعتها الذرية .

7- لا صراع حضارات في ألمانيا

بهذا الموضوع، ختمت الأستاذة انجليكا هارتمان (Angelika Hartmann) من جامعة غيسن أعمال المؤتمر. وقد استهلته مداخلتها بالتطرق الى قول رئيس الاتحاد الالمانى رومان هرتشوغ (Roman Herzog) عدم وجود صراع حضارات في ألمانيا ، معتبرة أن ذلك كان ردا ألمانيا رسميا واضحا على مقولة الاميركي هانتنغتون (Huntington) الذي اعتبر أن الصراع في العالم قد تحول بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الى صراع حضارات أبرزه بين المسيحية و الاسلام . و أعتبرت المستشرقة أن أعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات المتطرفة في البلدان العربية و الاسلامية بهدف ايجاد حكومات اسلامية غالبا ما يؤدي الى تكوين صورة عدائية في الغرب تجاه الاسلام . و رأت أن تشعب الحركات و المنظمات والجماعات الاسلامية من النواحي الدينية و الايديولوجية و انتشارها في العالمين العربي والاسلامي ليس واضحا بالدرجة الكافية لاعطاء الرأي العام الغربي فكرة واضحة عن الاصولية الاسلامية و بالتالي التفريق فيما بين تلك الحركات وهو ما أدى الى تلك النظرة الشمولية المعادية للاسلام. و بالمقابل، أعتبرت أن الجدل و المناقشات العديدة التي رافقت قضية المستشرقة الالمانية أنماري شيميل (Annemarie Schimmel) (تصديها

لرواية سلمان رشدي والدفاع عن الاسلام) مصحوبا بتصريح رئيس الاتحاد الالمانى اعلاه ، شكلت منعطفا بارزا في تغير صورة الاسلام لدى الرأى العام الالمانى ، و أن جهود علماء الاسلاميات و المستشرقين تنصب حاليا على توضيح صورة الاسلام لدى ثلاث فئات من الشعب الالمانى و هم، الرأى العام والصحافة والباحثين. ورأت ضرورة الاهتمام بالفئتين الاولتين ، حيث تلعب الصحافة دورا مهما في التأثير على الرأى العام الالمانى . و في هذه المناسبة ، أشارت الى ابحاث معهد الدراسات الشرقية بجامعةها في مجال دراسة الحركات الاسلامية المختلفة المعاصرة و وجهات نظرها في موضوعات الدولة و العدالة الاجتماعية و المشاركة في الحكم والعصرنة و التعددية و المعارضة و المجتمع المدني و ما تطرحه من بدائل عوضا عن النماذج الغربية. و ختمت ، الى أن مشاريع الابحاث هذه تطرح تساؤلات حول امكانية تطبيق مفاهيم و مقولات الدراسات الاجتماعية في الغرب على ظاهرة الجماعات الاسلامية والمقولات الجديدة التي يمكن ايجادها لتشخيص هذه الظاهرة؟